

الاستثمار في اللغة العربية ثروة قومية في عالم المعرفة

أ.د. محمود أحمد السيد*

نحاول في هذا البحث الموجز أن نشير إلى أهمية اللغة وقيمتها الاقتصادية من جهة، وأن نقف على مجالات الاستثمار في اللغة العربية من جهة أخرى، على أن هذا الاستثمار رافد أساسي وهام في عملية التنمية المستدامة.

أولاً - اللغة أهمية ومكانة:

تؤدي اللغة وظائف متعددة في حياة الفرد والمجتمع، فهي وسيلة الفرد للتعبير عن مشاعره وعواطفه وأفكاره، وبها ينفذ مطالبه ويقضي حاجاته في المجتمع الذي يحيا فيه، وبها ينقل تجربته إلى الآخرين، وفي الوقت نفسه يطلع على تجارب الآخرين الحاضرة والماضية وعلى تجارب الأمم الأخرى وخبراتها، وهي وسيلة الفرد أيضاً للتفكير لأنها أداة التفكير وثمرته، إذ إننا نفكر باللغة، فهي ليست أداة للتعامل والتعاون الاجتماعيين فحسب، وإنما هي أداة التفكير والحس والشعور أيضاً.

(*) ألقى عضو مجمع اللغة العربية بدمشق الدكتور محمود السيد هذه المحاضرة بتاريخ

٢٧/٥/٢٠١٥م..

واللغة هي الجسر الذي تعبر عليه الأجيال من الماضي إلى الحاضر، ومن الحاضر إلى المستقبل، فهي تعمل على تمتين العلاقة بين أفراد المجموعة البشرية لأنها مؤسسة اجتماعية إنسانية، ولا يتم اجتماع بشري بغير لغة.

وإن أهمية اللغة لا تكمن في أنها ليست فقط وسيلة للتخاطب والتواصل بين الجماعات والأفراد، وبين المرء وذاته، بل هي رمز للهوية التي تميز شعباً من شعب، وتطبع حضارته ودرجة حضوره في مسرح الوجود والحياة، وصولاً إلى الاستدلال على ما في أعماق النفس وتصورات الذهن. وثمة تلازم بين الفكر واللغة فمن لا عقل له ولا فكر فلا لغة سليمة له ولا سبيل إلى اعتباره جزءاً ملتحمًا بالكل الذي هو المجتمع، ومن لا يحسن النطق أو لا يتمتع بمنطق سليم ولسان معافى فهو مختل التواصل مع المجتمع، ومعتل الفكر^(١).

وفي عصرنا الحالي عصر العلم والتقانة والمعلوماتية أضحت اللغة هي الوجود ذاته، وأصبح هذا الوجود مرتبطاً بثقل الوجود اللغوي على الشبكة «الإنترنت»، وقديماً قال سقراط لجليسه: تكلم حتى أراك. أما اليوم فالشعار هو تحاور عن بعد حتى يراك الآخرون وتراهم، ومن ثم ترى ذاتك أنت وهي بعيدة عنك أو لصيقة القرب منك في عصر بات سؤال الهوية: من أنا؟ ومن نحن؟ مطروحاً بشدة وعلى أوسع نطاق في عالمنا^(٢).

وإذا كانت اللغة عظيمة الأهمية في المجتمع مادام سلوك الآخرين هو من أكثر الشروط أهمية في تكوين الجماعات، فإنها إلى جانب ذلك كله تعد الحامل

(١) الدكتور ياسين الأيوبي - اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين في المؤسسات التعليمية في الجمهورية اللبنانية - الواقع والتحديات واستشراف المستقبل - منشورات مجمع اللغة الأردني في الموسم الثقافي الثالث والعشرين لمجمع اللغة العربية الأردني - عمان ٢٠٠٥ ص ٢٥١.

(٢) الدكتور نبيل علي ونادية حجازي - الفجوة الرقمية - عالم المعرفة - الكويت ٢٠٠٥ ص ٤٢.

للموروث الثقافي للمجتمع^(٣)، وعاملاً من عوامل التنمية الاقتصادية في المحيطين الاجتماعي المحلي والمحيط الدولي كليهما. والتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تحدث مستقلة عن التغييرات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهذا يترك آثاره في اللغة ليس بوصفها رصيماً ثقافياً فحسب، بل بوصفها واقعاً اجتماعياً ذا منافع اقتصادية وسياسية أيضاً في المجتمع الحديث مجتمع المعرفة. وينظر إلى عملية التنمية في المجتمع الحديث، مجتمع المعرفة، على أنها لا تجري إلا بالتنمية البشرية المستدامة التي لا تتحقق إلا بالاستثمار الصحيح للإنسان، وخاصة معرفته العلمية ولغته العلمية والتقنية والتي تنعكس خصباً ونماءً في دروب التنمية وفي جميع المجالات.

وإن لغتنا العربية ليست نحواً وصرفاً وألفاظاً يضمها القاموس، وإنما لها وظيفة أخرى أكبر وأهم وأشمل هي الوظيفة الحضارية والسياسية، إنها ثروة قومية حقيقية ذات عوائد اقتصادية كبيرة في مجتمع المعرفة.

ثانياً - القيمة الاقتصادية للغة

تقوم اللغة بدورين اثنين من الناحية الاقتصادية، أولهما عندما ينظر إليها على أنها أداة في الاقتصاد وفي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول والأمم، إذ يعدّ استعمال اللغة بمرود جيد وكفاية عالية أساساً لتحقيق النمو الاقتصادي وضرورياً في عملية التنمية. وثانيهما عندما ينظر إليها على أنها صناعة وسلعة في القطاع الاقتصادي، إذ تزايد دور الصناعات الثقافية وقاعدتها اللغة الوطنية في الاقتصاد العالمي أخيراً تزايداً كبيراً جداً^(٤).

(٣) فلوريان كولاس - اللغة والاقتصاد - ترجمة أحمد عوض - عالم المعرفة - الكويت ص ٤٢.

(٤) الدكتور محمد مراياتي - اللغة والاقتصاد في مجتمع المعرفة - هيئة الموسوعة العربية -

موسوعة العلوم والتقانة - دمشق ٢٠١٤ ص ١.

ومع تحول الاقتصاد العالمي أكثر فأكثر نحو الاعتماد على المعرفة تعاظمت قيمة الأصول غير المادية أو الأصول المعرفية وكبر دورها، واللغة وعاؤها، وما كان النمو الاقتصادي لبلد ما ليحدث إلا لارتباطه ارتباطاً مباشراً بمستوى المعرفة وخاصة العلمية والتقانية لهذا البلد، وبمعدل نمو هذا المستوى.

ومن هنا توجه الاهتمام إلى الاقتصاد غير المادي وقوامه اللغة لتحديد أهم معالم الاقتصاد الحديث، بعد أن تأكد أن التنمية البشرية شرط أساسي للتنمية الاقتصادية، وأهم عناصر الاستثمار في التنمية البشرية هو الإنسان وخاصة معرفة التي تقوم على اللغة العلمية والتقانية^(٥).

وثمة دراسة أجراها البنك الدولي ضمت في مجمل عيبتها أكثر من ستين دولة وأكثر من ستين ألف جهة مختلفة، خلصت إلى أن حاجة الدول النامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي تكمن في رفع مستوى المعرفة لأفراد المجتمع لا في مساعدات إنسانية، وهذا ما لا يتم الحصول عليه إلا بواسطة اللغة الأم.

وإذا كانت اللغة ينظر إليها على أنها سلعة ذات قيمة تبادلية تتزايد مبيعاتها في ظل الطلب المتنامي عليها، فإن لها ميزة تختلف بها عن باقي السلع، وهي أن مخزونها لا ينفد أبداً.

ولقد أكدت البحوث اللسانية والفلسفية وجود علاقة نفسية متينة بين المتكلم والكلام، وبين اللغة والفكر من تداخل واتحاد، وأثبت علم اللسان أن ثمة علاقة بين العلامة اللغوية ومدلولها ومرجعها، وأن العمل في محيط اجتماعي ومادي متلائم مع العامل من الوجهة اللغوية يكون دون شك أكبر مردوداً،

(٥) الدكتور محمد عبد العظيم - اللغة القومية عامل خفي في النمو الاقتصادي - مجلة التعريب - العدد الثالث والأربعون - دمشق - كانون الأول ٢٠١٢ ص ١٨٠.

فإذا تعامل العامل مع آلة أو أداة يعرف أسماء مكوناتها بلغته الأم ومع مرافقين له في العمل ينطقون لغته نفسها يجعله ذلك كله في وضع نفسي سمته عمق الاتصال، وتجاوز كل الحواجز العميقة الفاصلة بين المادة والتعامل ليصل بعدها إلى كنه العنصر المادي، وإذا هو يجد ذاته في حال من التلاؤم مع من يتعامل معه فيكون نشاطه أشد، وفعله أجدى، وإنتاجه أكثر^(٦).

ويرى «سيمل» في مؤلفه «فلسفة النقود *Philosophy of money*» أن «أفكاري يجب أن تتخذ شكل اللغة المفهومة لعموم الآخرين حتى أستطيع أن أحقق غاياتي العملية بهذه الطريقة غير المباشرة، وأن نشاطاتي وممتلكاتي يجب أن تتخذ شكل القيمة النقدية من أجل خدمة أغراض الأبعد مدى»^(٧)

وفي إشارته إلى الوظيفة الاجتماعية للنقود يركز على التشابه بين اللغة والنقود بوصفها عاملين من عوامل تطور النظم الاجتماعية، ويشكل الاقتصاد النقدي واللغة المشتركة نقلة نوعية في التطور الاجتماعي من حيث إنها ينشئان أشكالاً جديدة للعلاقات بين الأفراد، كما يفتحان إمكانات جديدة للمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

واللغة المشتركة في المجتمع هي بمنزلة الرصيد وتتجلى في أردية مختلفة: فالمواطنون المرتبطون معاً بمؤسسات اجتماعية أخرى مثل النقود والسوق يتكلمون الآن اللغة نفسها، أو على الأقل يسهل عليهم استعمالها، وما اللغة إلا نتاج للعمل الجمعي وثروة اجتماعية متراكمة، وتداول الألفاظ يشبه تداول السلع في السوق. وثمة كلمات معينة كالكلمات الوظيفية تقوم بوظائف السلع

(٦) المرجع السابق ص ١٨٩.

(٧) فلوريان كلوماس - اللغة والاقتصاد - ترجمة أحمد عوض - عالم المعرفة الكويت ص ١٤.

التميزة التي يمكن أن نستبدل بها كل السلع الأخرى، والأحجار الكريمة مثال من أمثلة السلع المتميزة. وثمة تشابه بين الكلمة الجوفاء والورقة النقدية المنعدمة القيمة، وتشابه بين الكلام الجوهرى والأحجار الكريمة ذات القيمة العالية، وإذا كان ثمة مستويات وأنواع للعمالات ذهبية كانت أو فضية أو نحاسية فإن ثمة مستويات للكلام الصادر من أفواه البشر. والكلمات مثلها مثل العملات المعدنية والورقية لا تستمد قيمتها ومعناها إلا من الاستعمال الذي يضعه لها هؤلاء الذين يستخدمونها وسيلة لتعاملاتهم، وكلا النقد واللغة تعوزه القيمة في الاستعمال ويكتسبه في التبادل، وهو ما يطلق عليه الاقتصاديون القيمة الشرائية، ويطلق عليه اللغويون المعنى، وإنّ تغير معنى الكلمات في لغة ما يساوي تغير قيمة النقود في الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن للأمة رصيماً أو ثروة نقدية، ولها أيضاً رصيماً أو ثروة لغوية، وكل من العملة واللغة تصك، ويعتنى بتنظيم صكها، ولا تترك دون تحكم ومتابعة من قبل الدولة، وتأتي قيمة النقد وكذلك قيمة اللغة من تداولها، فإذا أهملت الدولة التداول بعملتها أو بلغتها (التعليم بغير اللغة الوطنية) فإن لهذا آثاراً اقتصادية هائلة.

وثمة قيمة وظيفية للنقد أو قيمة استعمالية، وتمثلها النقود الورقية، وكذلك هناك قيمة وظيفية للغة تمثلها لغة الحياة اليومية ولغة تبادل المعلومات اليومية من أجل وظائف الحياة العادية. وهناك من جهة أخرى قيمة سلعية للنقد تمثلها النقود الذهبية والفضية، والتي لها قيمة في ذاتها، إضافة إلى قيمتها الرمزية بصفتها نقداً، وكذلك اللغة، فهناك معلومات علمية وتقانية لها قيمتها في ذاتها لما لها من قيمة إنتاجية، وهي سلعة في ذاتها لا بد من دفع الذهب للحصول عليها.

وتعتمد كفاءة عمل المؤسسات في كل قطاع اقتصادي على حسن تبادل المواد والسلع والآلات، ويسهّل النقد وآلياته هذا التبادل، وتعتمد أيضاً على تبادل المعلومات والخبرات، وتسهّل اللغة العلمية والتقانية هذا التبادل.

وإن تعدد المصطلح العلمي والتقاني وعدم تداوله هو تضخم في اللغة مادام لا يستعمل، إذ لا قيمة له مادام لا يستعمل، وهذا يحدث أيضاً في التضخم النقدي حيث يزداد النقد، ولكن تنقص قوّته الشرائية.

وتؤدي وحدة العملة في دولة ما أو في أمة ما إلى مكاسب اقتصادية كبيرة ومعروفة، وهذا ما يدعو إلى توحيد العملة، وكذلك اللغة فإن تعدد اللغات المتداولة وخاصة في المجالات العلمية والتقانية في دولة ما يؤدي إلى خسارات اقتصادية كبيرة.

أما تراكم رأس المال في اقتصاد ما فيؤدي إلى زيادة نمو هذا الاقتصاد، وكذلك تراكم الرصيد اللغوي الحيّ للدولة، إذ إن رأس مال الأمة ثروة وهو نتاج عمل الجماعة، وكذلك الرصيد اللغوي، وتداول المصطلحات العلمية والتقانية يوازي تداول السلع، وصرف العملات ونشر استعمال عملة ما خارج دولتها يوازي الترجمة بين اللغات. ومن هنا كانت الدول الحية تسعى إلى تصدير لغتها الوطنية، وعائدات ذلك هي كعائدات استعمال نقد دولة ما من قبل الدول الأخرى، إذ إن الدول التي تتداول بعملة غير عملتها الوطنية، وبلغة علمية وتقانية غير اللغة الوطنية تخضع لتبعية اقتصادية تؤدي إلى جمود العملة الوطنية واللغة الوطنية وعدم تطورها.

وتجدر الإشارة إلى أن إيجاد النقد دون التداول به وظيفياً في الحياة كإيجاد التعليم ونشر العلوم والتقانة بغير لغة القوى العاملة، ومن ثم عدم تداول

العلوم والتقانة من قبل هذه القوى، ذلك لأن تطوير التعليم لا يؤدي بالضرورة إلى النمو والتنمية خلافاً للانطباع السائد، فالمطلوب هو محور الأمية الوظيفية للغة، فالأمية الوظيفية للغة؛ أي عدم تداول العلوم والتقانة ضمن كل قطاع وبين القوى العاملة فيه، لا يجلب إلا الخسائر للأعمال، وهي خسائر تعد ببلايين الدولارات سنوياً، ذلك لأن التعليم هو شرط لازم للنمو، وهو غير كاف ما لم يوظف ويستثمر في مواقف الحياة، ولا فائدة من نقد لا يجري تداوله واستعماله، فالاستثمار في التعليم الذي لا يرافقه استثمار في تداوله من قبل القوى العاملة هو استثمار ذو مردود ضعيف في عملية التنمية.

واللغة كالنقد من مسؤوليات الحكومة، ولا بد لكل دولة من سياسة نقدية ناجحة، وبالمثل لا بد لها من سياسة لغوية وطنية معلنة ومن خطط خماسية وسنوية^(٨).

وثمة قطاعات إنتاجية وخدمية شديدة الاعتماد على اللغة، ولا بد من العمل فيها واستثمارها اقتصادياً في اللغة الأم، وتزداد هذه القطاعات أهمية مع توجه الاقتصاد نحو اقتصاد المعرفة. ومن أمثلة هذه القطاعات: الإعلام والدعاية والنشر والطب والخدمات الاستشارية وتقانة المعلومات والشبكية «الإنترنت».... الخ.

وإذا كان للغة دورها في التنمية الاقتصادية فإن المجالات الاقتصادية للغة تتجلى في:

١ - المجال الاتصالي للغة كما تعبر عنه القدرة السكانية (الديموغرافية)

(٨) الدكتور محمد مراياتي- تأثير اللغة في النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية- مجلة المعلوماتية- العدد التاسع تشرين الثاني ٢٠٠٦.

- للجماعة التي تستعملها بوصفها (أ) لغة أولى و (ب) لغة ثانية أجنبية.
- ٢- مستوى تطور الإمكان الوظيفي للغة باعتبارها أداة إنتاج مجتمعية ومستوى الفرص المتعلقة باستخدامها.
- ٣- الطلب عليها بوصفها سلعة في السوق الدولية للغات الأجنبية، وحجم الصناعة التي تمده، والحصص المخصصة من النواتج القومية الإجمالية التي تنفق على الصعيد العالمي لاكتسابها.
- ٤- رصيد الحساب الجاري للغة بالنسبة لجماعتها اللغوية.
- ٥- المقدار الكلي للاستثمار الموضوع في اللغة حيث يمكن للتدوين المعجمي وكثافة شبكة المعاجم الثنائية اللغة التي تربط اللغة باللغات الأخرى، والترجمة من اللغة وإليها، ومستوى إمكان المعالجة الالكترونية، أن يستخدم ذلك كله مؤشرات جزئية.
- وإذا أخذنا اللغة الإنجليزية مثلاً في مجال تنفيذ السياسة الاقتصادية فإننا نجد أن معظم السياسيين المعنيين بالشؤون الثقافية والتعليمية اليوم على الصعيد العالمي يعدون هذه اللغة أهم لغة في هذا المجال. ففي ألمانيا يدرس ٨٠٪ من طلاب المدارس الثانوية اللغة الإنجليزية على أنها اللغة الأجنبية الأولى، و ١٨٪ يدرسون الفرنسية، و ٢٪ يدرسون اللاتينية أو أي لغة أخرى.
- وفي فرنسا ٨٥٪ من طلاب المدارس الثانوية يدرسون الإنجليزية بوصفها لغتهم الأجنبية الأولى. وفي الدنمارك تعد اللغة الإنجليزية اللغة الأجنبية الأولى لكل الطلاب، و ٧٥٪ من طلاب المدارس الثانوية في تركيا يدرسون الإنجليزية.
- وفي سورية عندما كنتُ وزيراً للتربية عام ٢٠٠١ أصدرت قراراً يقضي بأن تكون اللغة الأجنبية الأولى التي يتعلمها جميع الطلاب هي اللغة الإنجليزية،

وكانت قبل ذلك التاريخ اختيارية بينها وبين الفرنسية.

ولقد أُجريت استبانة على طلاب المدارس الثانوية السويسرية للوقوف على الدوافع التي دفعتهم لتعلم اللغة الإنجليزية عام ١٩٨٤، بعد أن أصبحت هذه اللغة أكثر رواجاً في هذه البلاد المتعددة اللغات، فكانت نسبة الدوافع على النحو التالي^(٩):

الدرجة	الدوافع	النسبة المئوية
١	الإنجليزية يمكن استعمالها على نطاق العالم كله	٩٧.٤٪
٢	الإنجليزية هي لغة الأعمال	٦٥.٤٪
٣	الإنجليزية هي لغة السياحة	٦٠.٢٪
٤	معرفة الإنجليزية تزيد فرص العمل	٥٥.١٪
٥	الإنجليزية هي لغة العلم	٥١.٣٪
٦	الإنجليزية هي لغة الترفيه	٢٥.٦٪
٧	الرغبة في تحصيل معرفة عن أمريكا	١٧.٩٪
٨	الرغبة في قراءة الأدب الأنجلو-أمريكي	١٢.٩٪
٩	الرغبة في تحصيل معرفة عن إنجلترا	١٠.٣٪

وفي ضوء ذلك كله كان لا بدّ أن نتعرف ضروب الاستثمار التي يمكن أن توظف في اللغة العربية، على أنها رافد أساسي وهام في التنمية الاقتصادية.

ثالثاً - الاستثمار في اللغة العربية

لما كانت اللغة العربية هي اللغة الوطنية في الدول العربية بمقتضى دساتيرها

(٩) *Bulletin celia- 1984N44, adopted from the MC callen 1989: 25.*

كان الاستثمار في اللغة الوطنية يعني الاستثمار في توطين الصناعة والتجارة والتقنية والمعارف المختلفة، ولا يمكن أن يتحقق أي نجاح إلا بإتقان اللغة الوطنية وتوظيفها وتفعيلها في جميع المجالات.

وغني عن البيان أن الاستثمار في اللغة الوطنية يعني الاستثمار في الإنسان والأجيال القادمة، وضمان وحدتها وتمسكها بقيمها وثوابتها ومكتسباتها ومرجعياتها وتاريخها، ومنحها الفرصة للمنافسة في جميع الميادين، مع حفاظها على هويتها. كما أن الاستثمار في اللغة يعني الاستثمار في الجودة والإتقان والإبداع والابتكار في كل ما يتعلق باللغة العربية من وظائف وأعمال تعتمد على المهارات والقدرات والتفكير، وإذا كانت العملة الوطنية من مقومات السيادة الوطنية، ولا يمكن أن تحل محلها عملة أجنبية، فإن اللغة الوطنية هي من أهم أدوات تعزيز المواطنة^(١٠).

وإذا وقفنا على توجيه رأس المال نحو الاستثمار في معالجة اللغة العربية فإننا نتوقع عائداً كبيراً للمستثمر نفسه وللغة أيضاً، وذلك للأسباب التالية^(١١):

١ - قابلية هذه الاستثمارات للنمو نظراً لاتساع سوق اللغة العربية في المنطقة العربية، وتزايد الطلب على برامج المعالجة اللغوية.

٢ - تفاعل الثقافة العربية والإسلامية مع ثقافات العالم المختلفة عبر الشبكة (الإنترنت)، وتنامي رغبة المستخدم العربي في إثبات ذاته من خلال لغته العالمية، وإقبال غير العرب على برامج تعلمها.

(١٠) د. علي بن موسى - الكلمة الافتتاحية للمؤتمر الرابع للمجلس الدولي للغة العربية - دبي - أيار ٢٠١٤.

(١١) سعيد أحمد بيومي - اللغة العربية والنشاط الاقتصادي - ديوان العرب - حزيران (يونيو) ٢٠٠٦.

٣- مرونة اللغة العربية وقدرتها على استيعاب التقنيات المختلفة لتعدد خصائصها وتفردتها، مما يجعلها حقلاً خصباً للدراسات النظرية اللغوية بصفة عامة، مما يضمن رواجاً لها في حركة البيع والشراء عند الطلب وتنامياً في وسائل العرض.

أما مجالات الاستثمار في اللغة العربية فيمكن أن نشير إلى بعضها على سبيل المثال لا الحصر متمثلاً في:

- ١- تصنيف المعاجم للاستعمال العام.
- ٢- تصنيف معاجم المصطلحات في مجالات محددة.
- ٣- برامج معالجة النصوص.
- ٤- الترجمة الآلية.
- ٥- الذكاء الصناعي، وبخاصة إنشاء نظم المعلومات وبنوك المعلومات.
- ٦- تحسين الاتصال بين الإنسان والآلة أي تطويع لغات الحاسوب للغة العربية.

وإن جعل لغة قابلة للمعالجة إلكترونياً يتطلب استثمارات كبيرة ليس من المتوقع أن يقوم بها القطاع الخاص إلا عندما تُعَدُّ بتحقيق عائد. أما في حال انعدام العائد فإن البلاد الغنية وحدها هي التي يمكنها الإنفاق عليها، وهذا الاستثمار لن يكون معقولاً من الناحية الاقتصادية إلا إذا كانت اللغة التي نحن بصددتها متطورة تطوراً كافياً، وتستجيب بدرجة عالية لمتطلبات الخطاب التقني والعلمي. ومن نعم الله على أمتنا أن كانت لغتها العربية متطورة ومستجيبة لروح العصر ومتطلباته العلمية والتقنية. وشتان بين اللغتين العربية والعبرية، وها هي ذي اللغة العبرية أصبحت أداة إنتاج تستجيب لكل

متطلبات الاتصال الحديث، فالعبرية بالنسبة للمستثمرين المحتلين ولستعملها ذات قيمة رأسمالية لغوية عالية!

ونحاول فيما يلي الوقوف على بعض ضروب الاستثمار اللغوي التي أشير إلى عناوينها سابقاً:

١- المعاجم:

يتطلب إعداد المعاجم استثمارات أكثر ضخامة من معظم الكتب، ولكنها تعدّ بدخل أكبر وأطول بقاء، وتساعد المعاجم على التوحيد اللغوي، ذلك لأنّ معاجم اللغة الواحدة تجسد مفردات اللغة وتحوّلها إلى ملك مادي محتمل لكل عضو في الجماعة اللغوية. ويعد قاموس أوكسفورد معجماً تاريخياً فريداً للغة الإنجليزية، ولن يكون عملاً خاسراً للناشر على المدى البعيد على الرغم من التكلفة الضخمة التي أنفقت عليه، وهو إغناء كبير للغة الإنجليزية وزيادة مستمرة لقيمتها وتطويرها بوصفها أداة إنتاج.

ولا بد من الإشارة إلى أنّ المعاجم هي الحجر الأساس للتهذيب اللغوي، وبهذا المعنى هي عبارة عن استثمار. وثمة أنواع مختلفة للمعاجم، فهناك معاجم النطق والإملاء والمعنى والقافية والأسلوب والتكرار والتعبيرات والمصطلحات والأسماء والمشارك اللفظي والترادف والمفردات الأساسية، والمعجم التاريخي.. الخ.

والمعجم التاريخي العظيم للأخوين جريم *Grim* وبطبعاته المختلفة لمعجم *Duden* الذي يجري تحديثه كل سبع سنوات يكون لدى الألمانية ما تتباهى به في مجال المعاجم أكثر مما لدى معظم اللغات. ومع ذلك تظهر دعوى بأن هذا يظل غير كاف بالمقارنة بالمعجمية الفرنسية والإنجليزية، وهذا مما دعا إلى الخشية على تنافسية اللغة الألمانية من حيث تهديدها بالإخفاق في التكيف

لمتطلبات المستقبل الاتصالية، إذ إن المشكلة الرئيسة تتمثل في انفصام عرى اللغة المشتركة واللغات المتعددة للأغراض المتعددة. وهذا ما دفع إلى ضرورة وضع معجم شامل لكل فروع المعرفة للغة الألمانية انطلاقاً من أن اللغة المشتركة يجب أن تكون الأساس المشترك لمجموعة متنوعة من اللغات للأغراض العلمية وللأغراض الخاصة الأخرى، وهو أمر جوهري للعيش في ظل أوضاع حضارة عالية التصنيع.

وهذا المشروع يحتاج إلى استثمار ضخم، إلا أن تكاليف هذا المشروع ليست بذات قيمة في سبيل الحفاظ على قيمة اللغة الألمانية. وحساب التكلفة الحقيقية لتصنيف معجم لإحدى اللغات المشتركة الموحدة الكبرى هو عملية شديدة الصعوبة، ويحتاج إلى موارد ضخمة، إلا أن هذه المشروعات عادة تدر في النهاية عائدات ضخمة ومستمرة، وهذه سمة من سمات المجتمع الحديث الذي يعتمد كثيراً على المؤلفات المرجعية.

وتكلفة تصنيف المعاجم الثنائية اللغة ينظر إليها باعتبارها استثمارات متصلة باللغة ليس لأن المنتج النهائي يمكن بيعه بوصفه سلعة في السوق فحسب، أي سلعة من الممكن أن تكون مربحة، وإنما لأن إنتاج هذه المعاجم هو أيضاً استثمار في اللغة ذاتها، إذ إن كل معجم يربط لغته بأخرى هو بمنزلة مصدر محتمل لإغنائها.

إن مجموع كل المعاجم الثنائية اللغة بالنسبة إلى لغة معينة يشير إلى الجهود الذهنية والمالية التي بذلت وتبذل من أجل ربط لغة معينة بلغة أخرى، والمعاجم الثنائية اللغة هي أدوات مساعدة للمترجمين، ومجموع كل معاجم الترجمة إلى الداخل للغة (ب) بالنسبة للمتحدثين الأصليين للغة (أ) هو دليل

على اهتمام بعض متحدثي هذه اللغة على الأقل بالترجمة من اللغة (ب).

٢- الترجمة:

لما كانت اللغات ثروات اجتماعية فإن الترجمة يجب أن تفهم باعتبارها استثماراً طويل الأمد من أجل الحفاظ على قيمتها أو زيادتها، ولما كانت كل ترجمة إلى لغة تضيف قيمة إليها فإنه يمكن النظر إلى مجمل كل الترجمات إلى لغة ما باعتباره مؤشراً آخر إلى قيمتها. وإن حركة الترجمة إلى لغة ما تكشف عن مقدار العمل النوعي الذي يمكن لمجتمع أن يخصصه لهذا النوع من المهن.

ففي خلال ثلاث سنوات في عقد الثمانينيات من القرن الماضي استطاعت اليابان أن تترجم / ٢٢.٠٠٠ / كتاب ما عدا ترجمة المقالات والبحوث في الدوريات العلمية والدوريات الأخرى، وهذا يدل على أن اليابانيين عازمون وقادرون على تخصيص نفقات كبيرة من أجل أن يجعلوا الأفكار العلمية والأعمال الأدبية المنشورة أول مرة في اللغات الأخرى متاحة في لغتهم. وبهذه الطريقة يطوِّعون لغتهم لأكثر المتطلبات الوظيفية حداثة.

إن ضمان قابلية الترجمة المتبادلة من دون قيود للغة ما عن طريق التوحيد والابتكار المستمر للمصطلحات يحقق أكبر فائدة للاقتصاد القومي الذي يعتمد عليها، واللغة التي لا تهين نفسها بسهولة للترجمة من اللغات الأعلى تطوراً لن تحظى إلا بتقدير ضئيل، مثلها مثل العملات غير القابلة للصرف.

٣- تعلم اللغات الأجنبية:

تكشف الطبيعة السلعية للغات عن نفسها كشفاً أوضح في مجال تعلم اللغة الأجنبية وتدريسها الذي يمكن وصفه باعتباره سوقاً. وهنا يمكن التمييز

بين سوق محلية وسوق إقليمية وسوق وطنية وسوق عالمية. وهناك تقلبات في سوق اللغة مثلما هو الشأن في الأسواق الأخرى مثل أسواق السلع ذات العلامات المسجلة والأوراق المالية والعملات.

والعوامل المحددة للقيمة السوقية للغة ما في فترة معينة من الزمن هي عوامل من أنواع مختلفة فهي عوامل سياسية وثقافية، بل هي قبل كل شيء عوامل اقتصادية.

واكتساب اللغة على أنها أجنبية (لغير أبنائها) يتطلب نفقات في العادة على المستويين الفردي والاجتماعي كليهما، وهو الأساس الاقتصادي لصناعة كاملة من ناشرين، ودور طباعة، ومدارس لغات ومعاهد، و(استديوهات) تسجيل مواد سمعية بصرية، ومنتجين لبرامج تعليم اللغة بالحاسوب... الخ. ولكم تحتاج هذه الصناعة إلى مهنيين تتيح لهم مجالاً للرزق.

وكلما تعلم الناس لغة ما أصبحت اللغة مفيدة لهم، وكلما كانت مفيدة رغبوا في تعلمها. واللغة الإنجليزية بوصفها اللغة الأجنبية الأكثر شيوعاً على الصعيد العالمي، واللغة المهيمنة على المطبوعات العلمية، واللغة الرئيسة للمنظمات الدولية ووسائل الإعلام والسياحة... إلخ، قيمتها الاستعمالية الكبيرة تزداد باطراد في أثناء عرضها في سوق اللغات الأجنبية. والبلاد المتحدثة بالإنجليزية في مجموعها هي اليوم أكبر سوق مستوردة في العالم، ونسبة البريد العالمي الذي يكتب بالإنجليزية تقدر بـ ٧٠٪، كما أن ٨٠٪ من كل المعلومات المخزنة في بنوك المعلومات مخزنة بالإنجليزية. ومن هنا كان الوعي الاقتصادي وحده هو الذي يجعل البلاد المصدرة في العالم غير المتحدثة بالإنجليزية تفضل الإنجليزية على كل اللغات الأجنبية الأخرى. والطلب الناشئ على تعلم اللغة الإنجليزية تغذيه عمليات صناعية على المستوى العالمي

بدورة رأسمال سنوية تقدر بنحو ستة مليارات جنيه إسترليني^(١٢).

وتحل الإنجليزية محل الفرنسية على أنها لغة مفضلة للدبلومة ماسية بعد الحرب العالمية الثانية، وتقدم الإنجليزية في مناهج اللغة الأجنبية في كل مكان تقريباً. ففي المدارس الألمانية - مثلاً - كما في مدارس كثير من البلاد الأخرى حلّت الإنجليزية محل الفرنسية بوصفها اللغة الأجنبية الأولى كما سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل.

ولما كانت اللغة الإنجليزية يكتسبها - بوصفها لغة أجنبية - أفراد ومؤسسات أكثر من أي لغة أخرى فقد احتلت وضعاً خاصاً في السوق العالمية للغات، ورصيداً في الحساب الجاري أفضل كثيراً من رصيد أي من منافساتها.

ولا بد من التمييز بين اللغة الأولى واللغة الثانية، فمعايير تقييم لغة المرء الأولى من المرجح أن تختلف عن المعايير التي تطبق على أي عدد من اللغات الأجنبية، وهذا التمييز له نظير مالي، وهو أن نتذكر الفرق بين استعمال النقود في السوق المحلية وبين استعمالها بوصفها عملة أجنبية.

والأرصدة غير المتساوية للحسابات الجارية للغات تعني بالنسبة للمتحدث الفرد أن اللغة الأولى تأهيل قابل للاستثمار اقتصادياً بالنسبة لبعض اللغات، ولكنه غير قابل لهذا بالنسبة للغات أخرى. فخرى الجامعات البريطانية مثلاً يمكنهم أن يكسبوا رزقهم في كثير من الأماكن حول الأرض من دون أي تدريب مهني آخر، عن طريق تسويق مهاراتهم في اللغة الأم. أما هذه الفرص بالنسبة لنظرائهم الدانماركيين واليونانيين فهي فرص أكثر بقدراً كبير. وعلى العكس فبالنسبة لهؤلاء المتطلعين لشغل وظائف في الشؤون الإدارية أو السياسة الدولية أو في التعاون

(١٢) فلوريان كولماس - اللغة والاقتصاد - مرجع سابق ص ١٠٠.

الدولي أو الأعمال الأخرى المشابهة فإن الإنجليزية أصبحت منذ فترة أسلم استثمار، وسوف تستمر كذلك في المستقبل المنظور.

ولقد أثبتت الدراسات الحديثة أن اللغات يمكن أن تعدّ مشروعات استثمار رأسمالي بالمعنى الحرفي لا بالمعنى المجازي، وحددت في ضوء ذلك مجالات الاستثمار اللغوي وشروطه ومقوماته وفوائده. وكانت أهم مجالات الاستثمار المؤكدة الفائدة والممكنة، ما يمكن الاصطلاح عليه بالحوامل المادية أو الافتراضية للغة، أي تصنيف المعاجم العامة ومعاجم المصطلحات والمعاجم المتخصصة وبرامج معالجة النصوص، والترجمة الآلية والذكاء الاصطناعي بتوفير ذخائر اللغة وبنوك المعلومات ونظمها والعمل على مواءمة اللغات للأجهزة الإلكترونية الحديثة.

إن العجز عن تصدير اللغة القومية يجبر حتماً إلى استيراد لغة الأخر، إذا توفرت للغة جملة من الشروط المحددة والعوامل المساعدة وكانت تتميز بالقابلية الذاتية للتسويق، فيمكن أن تكون مجال استثمار مؤكد وسلعة للتداول مضمونة الربح والكسب، وهذا مما يدعم قيمتها باعتبارها من أسس الهوية القومية.

ولكي تقوم العربية بوظيفتها بنجاح لا بد من تطوير اللسانيات الحاسوبية العربية ومنجزاتها لتيسير نشر المعرفة التقنية في مجال اجتماعي متسع، ولضمان النجاح في هذه الخطوة لا بد من دعم التواصل والتعاون مع مستعملي اللغات الأجنبية التي ترسم بالخط العربي مثل الفارسية، وكذلك فتح باب التواصل مع المجتمعات التي تستعمل العربية من غير العرب لانتائها إلى الدين الإسلامي ضمناً لسعة السوق ودعماً لعملية الترويج والمبادلة. ولتسهيل تعلم اللغة العربية في المجالين العلمي والتقني كان لا بد من إحداث مواقع تعليم إلكترونية على

الشابكة لأن من شأن ذلك أن ييسر نشر اللغة ويضمن حسن تلقيها.

إن بلوغ العربية منزلة مثل منزلة الإنجليزية في الشيع والانتشار ليس بالشيء العزيز إذا أحسن أهلها توظيف العلاقات التجارية مع الدول الإسلامية المتقدمة مثل ماليزيا والباكستان واندونيسيا وإيران لما يجمعها بالعربية من روابط دينية تجعلها في حاجة إلى تعلم العربية.

إن فرض اللغة في مجال التعامل والخدمات وتعريب المحيط من شأنه أن يدفع بالجهد ويحقق نمو اللغة، ومن ثم نمو المعرفة فالاقتصاد، ويكون ذلك باستخدامها في مجال النفط وصناعاته والاستثمار فيه، وهذا مما يدفع المستثمرين الأجانب إلى تعلمها باعتبارها من أدوات العمل الضرورية.

ويمكن فرض اللغة شرطاً على العمالة الوافدة للدول العربية المستقبلية مثلما تحاول الدول الأوروبية فعله مع المهاجرين إليها، وكذلك فرض تعريب الوثائق ومطبوعات السفر والخدمات البنكية والبريدية والمراسلات الإلكترونية على القادمين إلى البلاد العربية، والخدمات في المواقع السياحية والفنادق، ودعم السياحة الثقافية بإبراز الآثار العربية خاصة المحللة منها بالحرف العربي وكذلك المخطوطات العربية القديمة. ويمكن استثمار جمالية الخط العربي وتوظيفها في الرسم والعمارة والمنسوجات والنقش والمنحوتات... الخ^(١٣).

وفي مجال التبادل التجاري بإمكان الدول العربية فرض التعريب على المستوردات الأجنبية المراد تسويقها عندها من حيث العلامات والأسماء والإشهار كتابة ونطقاً وهو ما تفعله الآن العديد من المصانع الآسيوية من تلقاء نفسها ضمناً

(١٣) الدكتور محمد الكافود - العمالة الوافدة للدول العربية - المجلس الدولي للغة العربية - دبي -

للمزاحمة على السوق العربية في مجال لعب الأطفال والهواتف المحمولة والمصابيح ولوحات الزينة وغيرها من عناصر التجهيز المنزلي والاستخدام اليومي. ويمكن للعامل السياسي والاجتماعي أيضاً أن يكون مجالاً للنمو اللغوي إذا فرض وجوده، وإن تعريب المنتجات الوطنية الموجهة للاستهلاك المحلي لا بد من الحفاظ عليه لأن في الإخلال به قتلاً للهوية ولأن الأمم تفهم لغتها في كل الأحوال قبل اللغة الأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أن سوق العربية واسعة جداً مادامت هي الخامسة عالمياً من حيث عدد المتكلمين بها، وما دامت مرجعية حضارية دينية لأكثر من مليار مسلم غير عربي.

ويرى الكاتب أحمد بهاء الدين في مقال له عنوانه «المثقفون والسلطة في العالم العربي» أن اللغة العربية هي ثروة قومية حقيقية مثلها في ذلك مثل البترول والصناعة والزراعة وقناة السويس وغيرها من الثروات الطبيعية، ويمكن استثمارها حضارياً وسياسياً والانتفاع بها على أنها مورد اقتصادي كبير، ويمكن استثمارها تماماً مثلما نستثمر الإنتاج الصناعي والزراعي وكل ما نملكه من الموارد الاقتصادية الأخرى التي تعتمد عليها الثروة القومية.

ويؤيد الكاتب الدعوة إلى فكرته قائلاً: «كان من حظي أنني زرت كثيراً من البلدان الإفريقية، وعرفت فيها من الزعماء والكبار والحكام إلى باعة الفاكهة في الأسواق الفقيرة، ووصلت إلى (تمبوكتو) في مالي، وقد عرفت معرفة شخصية الأشواق الهائلة لدى هذه الشعوب إلى اللغة العربية وإلى العروبة، وإلى معرفة لغة دينهم، كنت أسير في الأسواق فإذا عرف العامة أنني عربي قادم من مدينة الجامع الأزهر، أحاطوا بي لا حفاوةً فقط، بل تبركاً، يمسخون ثيابي، ثم

يمسحون وجوههم، فاللغة العربية لأنها لغة دينهم هي عندهم مقدسة، ومن يتكلمها كأنه من الأولياء الصالحين الذين يتبركون بهم. كنت أحياناً أهرب من الأسواق حين أشعر أن الرجال والنساء البسطاء يعاملونني وكأنني (ضريح متنقل) لا ينقصهم إلا أن يربطوا في عنقي وأطرافي أحجيتهم وأدعيتهم).

وتجدر الإشارة إلى أن ما ورد على لسان الكاتب المصري أحمد بهاء الدين يدل دلالة واضحة على مكانة اللغة العربية في كثير من البلدان الإفريقية، وكانت هذه البلدان تعرف هذه اللغة وتكلمها من قبل، إلا أنها فقدتها بضغط استعماري مستمر وقوي.

إن مدينة (تمبوكتو) التي ذكرها الكاتب كانت عاصمة من عواصم الثقافة العربية الإسلامية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ولكنها فقدت هذا الدور الثقافي بفعل الاستعمار الثقافي الذي عمل على إبعاد اللغة العربية بفعل الاستعمار اللغوي وفرض لغته على سكان البلاد.

ويمكن ذكر بعض مجالات الاستثمار في ميادين اللغة العربية على النحو التالي:

- ١ - الاستثمار في مجال الموسوعات والبنوك الرقمية العربية.
- ٢ - الاستثمار في ترجمة أمهات الكتب العلمية وتزويد الجامعات العربية بها، وفي الترجمة الآلية ولا سيما في المجالات العلمية والتقنية (المعاجم التحويلية، المصطلحات الخاصة بالشركات، الترجمة عبر الشبكة، مراقبة الأخبار، الإعلام... الخ).
- ٣ - الاستثمار في وضع معاجم إلكترونية خاصة بالنحو والصرف والبلاغة والإملاء والعروض.. الخ.
- ٤ - الاستثمار في وضع برامج تفاعلية حاسوبية لتعليم اللغة العربية لأبنائها

ولغير أبنائها، وإجراء دورات تعليمية مكثفة للعاملين على الأرض العربية على ألا يسمح لهم بالعمل، وألا تجدد إقامتهم إلا إذا خضعوا لهذه الدورات وأثبتوا نجاحهم فيها.

٥- الاستثمار في وضع برامج دينية مبسطة لتفسير القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وتوجه خاصة إلى دول العالم الإسلامي، إضافة إلى برامج تؤكد وسطية الدين الإسلامي وإنسانيته في منأى عن كل تزمت أو تعصب أو تكفير.

٦- الاستثمار في وضع برامج موجهة للأسرة العربية.

٧- الاستثمار في وضع برامج موجهة للطفل العربي على غرار برنامج افتح يا سمس.

٨- التعامل مع المعلومات بوصفها ثروة أو سلعة اقتصادية مهمة.

٩- الاستثمار في تحويل النصوص إلى كلام والكلام إلى نصوص.

١٠- الاستثمار في زيادة المحتوى الرقمي العربي على الشبكة (الإنترنت) بعد أن تبين غياب استراتيجية عربية لصناعة المحتوى من جهة والتبعية المعلوماتية من جهة أخرى، كما تبين ندرة برامج البحث والتطوير الموجهة لصناعة المحتوى، وعزوف القطاع الخاص عن الإسهام في هذه الصناعة.

١١- الاستثمار في مشروعات إصلاح الكتابة وتيسير قواعد الإملاء والنحو.

١٢- الاستثمار في تنقية الوثائق العامة والمناهج التربوية من التمييز الجنسي.

١٣- الاستثمار في مجال صوغ المصطلحات.

١٤- الاستثمار في وضع برامج تعنى بإظهار الجوانب المشرقة في تراثنا العربي الإسلامي، وتبيان إنسانية الرسالة الإسلامية، ودعوتها إلى العقلنة والتبيين

والعدالة والرحمة والسلام في منأى عن أي تعصب أو تزمت أو تكفير.
 ١٥ - الاستثمار في وضع آليات لمراجعة نقدية للأفكار المنتشرة بالاستفادة من التقنيات المعاصرة والتي توظف من قبل أعداء الأمة لتشويه صورة العرب والمسلمين.

رابعاً - الخلاصة

والخلاصة التي يمكن أن ننتهي إليها في هذا الشأن تتمثل في أن عملية التنمية لا تجري إلا بالتنمية البشرية المستدامة، وهذه لا تتحقق إلا بالاستثمار الصحيح في الإنسان وخاصة معرفته، وأن اللغة هي وعاء المعرفة ولا سيما معرفته العلمية والتقانية، وأن دور اللغة العلمية والتقانية في تحسين مردود القوى العاملة أي باللغة الأم يتعاظم بدرجة كبيرة مع التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة. وتعد الترجمة العلمية من وسائل إغناء اللغة العلمية والتقانية للقوى العاملة، أي من وسائل النهوض الاقتصادي والاجتماعي. والنمو الاقتصادي هو مفتاح حل أهم القضايا الاقتصادية العربية المعاصرة وهي: توليد فرص العمل، وتنويع النشاطات الاقتصادية، وزيادة دخل الفرد، ومن ثم زيادة الناتج الإجمالي المحلي العربي.

ويعد استعمال اللغة العربية بمردود جيد وكفاية عالية أساساً لتحقيق النمو وضرورة ماسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لعدة أسباب منها^(١٤):

١ - توفر اللغة تبادل المعرفة ونقلها وتبادل الخبرة بين أفراد المجتمع

(١٤) الدكتور محمد مرياتي - تأثير اللغة في النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية - مجلة المعلوماتية - العدد ٩ شباط ٢٠٠٦.

ومؤسساته، وهي وسيلة التواصل بين مكونات منظومة العلم والتقانة، فهي كالمال.

٢- يحقق إتقان القوى العاملة للغة العلمية والتقانية نقل التقانة للمجتمع من منابعها العالمية.

٣- إن العمل المشترك المنتج والفعال في المكتب والمصنع والحقل يحتاج إلى لغة علمية وتقانية حية، وإن العمل المشترك يؤدي إلى زيادة دخل الجميع، وهذا لا يتحقق إلا باستعمال اللغة الوطنية (اللغة الأم).

٤- إن تعلم العلوم والتقانة والتدريب عليهما، وتحويل هذه المعرفة إلى خبرات وأفعال ومنتجات وخدمات يحتاج إلى انتشار هذه المعلومات والخبرات بين أفراد المجتمع.

٥- إن استخدام التقانة استخداماً فعالاً من قبل القوى العاملة ومن أفراد المجتمع يحتاج إلى انتشار هذه المعلومات والتقانات باللغة الأم بغية الوصول إلى ما يسمى مجتمع المعرفة، ولا يمكن أن يكون بلغة أجنبية في المجتمع.

ولا بدّ لنا من الإشارة أخيراً إلى أن الجهود والاستثمارات الكبيرة التي تضعها الدول العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة لن تكون مجدية ما لم يرافقها وجود المعرفة والمعلومات العلمية والتقانية باللغة العربية لكي تكون في متناول المواطن العربي.

وأن النهوض باللغة العربية يرتبط - شئنا أم أبينا - بتقدم حالة الاقتصاد، وهذا يتطلب^(١٥):

(١٥) سعيد أحمد بيومي - اللغة العربية والنشاط الاقتصادي - ديوان العرب - حزيران (يونيو)

- ١ - أن يغار رجال الأعمال العرب على لغتهم إذ من الخزي والعار أن تقوم بعض الدول الآسيوية الصغيرة بتصدير الدمى وفوانيس رمضان التي تنطق باللغة العربية، في الوقت الذي يكتفي فيه العرب بالطرب لها.
 - ٢ - أن تعي الحكومات العربية أن الاهتمام باللغة العربية هو من أولويات مسؤولياتها، أو على الأقل أن تعطيها من الرعاية والاهتمام ما تعطيه للأمور الترفيهية.
 - ٣ - أن يعي الشعب العربي نفسه أن مستقبل الأجيال العربية رهن برعاية اللغة والنهوض بها، وأن عبء النهوض لا يلقى على كاهل جهة واحدة، وإنما هو مسؤولية جماعية.
 - ٤ - أن يعي جميع أبناء الأمة أن الإخلاص للغة مظهر حضاري لا يمكن أن توصف به أمة لا تحترم لغتها، ولا يبذل أفرادها كل ما في وسعهم من أجل النهوض بها، وهو نهوض ينعكس على حاضرهم ومستقبل أبنائهم.
- لقد آن لهذه الأمة أن تعي أن لغتها هي عنوان شخصيتها، وأنها وطنها الروحي، ومستودع تراثها، والمحافظة على ذاتيتها الثقافية، وأنها رمز هويتها الحضارية، وكيانها القومي، ولسان قرآنها الكريم، وأن عليها أن تأخذ دروساً من الأمم الأخرى من حيث عنايتها بلغاتها والترويج لها والعمل على سيورتها وانتشارها، فهذا هي ذي إحصاءات في تسعينيات القرن الماضي تدل أيما دلالة على عناية الدول الأجنبية بالترويج للغاتها، فوزارة الخارجية الألمانية تخصص ٥٠٪ من الميزانية الثقافية لوزارة الخارجية أي ٥٠٠ مليون مارك ألماني سنوياً لإعانات التصدير اللغوي للغتها إلى الخارج، وها هي ذي فرنسا تخصص ٢٥ - ٣٠ بليون فرنك فرنسي لنشر اللغة الفرنسية في الخارج، ويعمل الساسة

الفرنسيون على التركيز على الأهمية المعنوية للفرنسية على أنها اللغة العالمية في الوضوح *Clarté*، والجمال *Beauté*، والكمال *Perfection*، وها هي ذي بريطانيا يخصص المجلس البريطاني فيها ميزانية لنشر اللغة الإنجليزية قدرها / ٢٠٠ / مليون جنيه إسترليني سنوياً، وثمة خمس هيئات في أمريكا تروج للإنجليزية، وهذه الهيئات هي:

- وكالة التنمية الدولية.

- وكالة الإعلان الأمريكية.

- فرق السلام.

- إدارة الدولة.

- إدارة الدفاع.

وعملت إسبانيا على زيادة عدد معاهدها الثقافية في العالم لنشر لغتها الإسبانية إلى سبعين معهداً، وخصصت لهذه الغاية ٧٥ مليون دولار سنوياً لتنفيذ مشروع سرفانتس^(١٦).

ومن الأساليب المتبعة لتعزيز التصدير اللغوي:

- زيادة العرض للغة بإمكان تعلمها في أماكن جديدة وتنوع مجالات

المنتجات اللغوية الجديدة.

- حفز الطلب.

- تخفيض السعر.

والواقع أن إمكانات الاستثمار في اللغة العربية متعددة، ولا ينقصنا إلا صدق الانتباه إلى الأمة ولغتها العربية، ووضع الأمور في مواضعها، على أن

(١٦) فلوريان كولماس - اللغة والاقتصاد - مرجع سابق.

ينظر إلى هذا الاستثمار على أنه من الأولويات، لأن من عوائده الحفاظ على هوية الأمة وثقافتها وسيادتها والاستمرار في ألقها الحضاري على النحو الذي أسهم فيه العلماء العرب من قبل، على أن نأخذ بالحسبان أن شروط النجاح في العمل هو ضمان جودة النتاج وسعة السوق وساحة الترويج، وتتمثل الجودة في هذا المجال في أن تكون اللغة موضوع التبادل أو الترويج على درجة من التطور يتيح لها مواكبة الخطاب العلمي والتقني وتمثل روح العصر عصر العلم والتقانة، وأن يؤخذ بالحسبان أيضاً أن الاستثمار في اللغة مسؤولية الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهو مشروع استثماري لا غنى عنه إطلاقاً للوصول إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد المعرفي.

ولا ضير في أن نأخذ درساً من عدو أمتنا فقد جعل الإسرائيليون لغتهم العبرية تستجيب لمتطلبات عصر العلم والتقانة، فمن بين ١١٤٧ عنواناً نشرته المطابع الإسرائيلية كان ٨٤٪ منها قد كتب بالعبرية أصلاً و١٦٪ منها فقط كان مترجماً.

لقد آن الأوان لأن نعي أن الاستثمار في الفكر، ووعاؤه اللغة، يجيء في مقدمة الأولويات، وأن الاستثمار في مناجم العقول لا يعدله أي استثمار آخر، ورحم الله الشاعر بدوي الجبل إذ يقول:

والدهرُ ملك العبقريّة وحدها	لا ملك جبارٍ ولا سفّاح
والكون في أسراره وكنوزه	للفكر لا لوغىً ولا لسلاح
لا تصلح الدنيا ويصلح أمرها	إلا بفكرٍ كالشعاعِ ضراح



المصادر والمراجع

- تأثير اللغة في النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية - الدكتور محمد مراياتي - مجلة المعلوماتية - العدد ٩ تشرين الثاني - دمشق ٢٠٠٦.
- العمالة الوافدة إلى الدول العربية - الدكتور محمد الكافود - المجلس الدولي للغة العربية - دبي - أيار ٢٠١٤.
- الفجوة الرقمية - الدكتور نبيل علي وفادية حجازي - عالم المعرفة الكويت ٢٠٠٥.
- اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين في المؤسسات التعليمية في الجمهورية اللبنانية - الدكتور ياسين الأيوبي - الواقع والتحديات واستشراف المستقبل - منشورات مجمع اللغة الأردني - عمان ٢٠٠٥.
- اللغة العربية والنشاط الاقتصادي - الدكتور سعيد أحمد بيومي - ديوان العرب - حزيران (يونيو) ٢٠٠٦.
- اللغة القومية عامل خفي في النمو الاقتصادي - الدكتور محمد عبد العظيم - مجلة التعريب - العدد الثالث والأربعون - دمشق - كانون الأول ٢٠١٢.
- اللغة والاقتصاد - فلوريان كولماس - ترجمة أحمد عوض - عالم المعرفة - الكويت.
- اللغة والاقتصاد في مجتمع المعرفة - الدكتور محمد مراياتي - هيئة الموسوعة العربية - موسوعة العلوم والتقانة - دمشق ٢٠١٤.
- مؤتمر المجلس الدولي للغة العربية - الدكتور علي بن موسى - دبي - أيار ٢٠١٤.

أبناءُ جمعيةٍ وثقافية

